

منهج أبي حفص النسفي في الإسرائيليات من خلال كتابه التيسير في التفسير
THE METHODOLOGY OF ABU HAFS AL-NASAFI'S IN ISRAELI NARRATIVES
THROUGH HIS BOOK *AL-TAYSIR FI AL-TAFSIR*

عبد العزيز عواض الشبيقي

الأستاذ المشارك بقسم القراءات بكلية الشريعة والأنظمة جامعة الطائف

Email: aboomari1408@gmail.com

No. WA: +21697215082

Diterima: 20 Agustus 2025; Diperbaiki: 20 September 2025; Disetujui: 25 Oktober 2025

Abstrak

Penelitian ini bertujuan untuk mengetahui klasifikasi Israiliyat dalam karya *al- Taysir fi al- Tafsir*, ragam metode *al-Nasafi* dalam menyajikan Israiliyat, serta cara beliau dalam memberikan komentar dan kritik. Pentingnya penelitian ini terletak pada keterkaitannya dengan tafsir ulama terdahulu, serta beragam pendekatan yang digunakan *Abū Hafṣ* dalam menangani riwayat *Israiliyat*, yang perlu dijelaskan dan diuraikan. Hasil penelitian ini menunjukkan adanya variasi metode *al-Nasafi* dalam meriwayatkan Israiliyat, baik dari segi penyebutan sumber riwayat, seperti menyebut riwayat tanpa sanad, menisbatkannya kepada salah satu mufasir dan ahlul kitab, atau menyebut riwayat tanpa sanad. Ia juga menyebutkan beberapa riwayat dalam satu tempat dengan variasi antara ringkas dan panjang, terkadang menyebut sebagian dan mengabaikan sebagian lainnya. Prinsip beliau adalah tidak memberikan komentar terhadap riwayat kecuali jika bertentangan dengan syariat atau merusak konsep kemaksuman para nabi; dalam hal ini beliau memberikan komentar, menolaknya, dan biasanya menyertakan alasan penolakannya.

Kata kunci: *al-Nasafi, tafsir, Israiliyat, klasifikasi, metode.*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة أقسام الإسرائيليات في كتاب التيسير في التفسير، والطرق المتعددة التي سلكها النسفي في عرض الإسرائيليات، ومنهجه في التعقيب عليها ونقدها، وأهمية هذا البحث في كونه متعلقاً بتفسير عالم متقدم، ولتعدد الطرق التي تعامل بها أبو حفص مع الأخبار الإسرائيلية مما يستدعي بيانها واستجلاءها. ونتيجة هذا البحث خلص إلى تنوع طرائق النسفي في رواية الإسرائيليات من حيث ذكره لمصدر الرواية، فيذكر الرواية منسوبة بدون سند، وينسبها لأحد المفسرين، وفي أحيان قليلة ينسبها لأهل الكتاب، وأحياناً يذكر الرواية بدون أسانيد وبدون نسبة، بصيغة المجهول، لشهرتها غالباً، وأيضاً يذكر الروايات المتعددة في الموضوع الواحد مع التنوع في الإيجاز والاسهاب في تفاصيلها، وقد يورد بعضها ويعرض على البعض، وأن الأصل عنده عدم التعقيب على الروايات إلا ما كان منها مخالفاً للشريعة أو قادحاً في عصمة الأنبياء، فإنه يعقب عليها ويردها ويعلل لذلك في الغالب.

الكلمات المفتاحية: النسفي، التفسير، الإسرائيليات، أقسام، منهج

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وأرسل إلينا صفوة خلقه ليقوم بالبيان، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره على مر العصور والأزمان. أما بعد:

لقد هيا الله تعالى لهذه الأمة -بعد نبينا عليه الصلاة والسلام- من تصدى لبيان القرآن من أولي العقول الراجحة، والأفهام السليمة، من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، فقاموا بذلك خير قيام، وتبعهم الأئمة والعلماء من بعدهم عبر العصور، فجعلوا يهتمون بالقرآن وتفسيره وبيانه، فتتج عن ذلك تراث ضخم في تفسير القرآن، لكنه لم يسلم من الدخيل عليه مما كان الاعتماد فيه على أخبار بني إسرائيل، فقد حوت كتب التفسير كثيراً من هذه الأخبار والمرويات الإسرائيلية، وتنوعت مناهج مؤلفيها في طريقة إيرادهم لها، وتعاملهم معها، وقبولهم لها، أو ردها واستنكارها، ومن هؤلاء المفسرين الذين زخرت كتبهم بالإسرائيليات العلامة نجم الدين عمر بن محمد النسفي في كتابه: "التيسير في التفسير"، وقد طبع هذا التفسير لأول مرة عام 1440هـ، وقد أوصى محققو هذا السفر بالحاجة الماسة إلى أفراد دراسات أكاديمية علمية تعنى بمزيد بيان منهج المؤلف في جوانب متعددة، ومن ذلك جانب الإسرائيليات في تفسيره، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، فاستعنت بالله، واخترت له عنواناً وهو: منهج أبي حفص النسفي في الإسرائيليات من خلال كتابه -التيسير في التفسير، وأسأل الله العون والتوفيق والسداد.

أولاً: أهمية البحث وأسباب اختياره

يمكن إجمال أهمية البحث، وأسباب اختياره في النقاط الآتية:

1. كونه متعلقاً بتفسير عالم متقدم، عرف بإبداعه في التفسير بلغة عالية، مع الدقة والتنظيم، وحسن العرض.
2. كون هذا الكتاب لم يرَ النور إلا قريباً، وميدان البحث في منهج مؤلفه خصب، وبحاجة لمزيد بحث، لا سيما جانب الروايات الإسرائيلية.
3. تعدد الطرق التي تعامل بها أبو حفص النسفي مع الأخبار الإسرائيلية مما يستدعي بيانها واستجلاءها.
4. لم أجد دراسات -حسب البحث والاطلاع- كُتبت في هذا الجانب من تفسير أبي حفص النسفي.
5. العمل بتوصية محققي هذا السفر بالحاجة الماسة إلى أفراد دراسات أكاديمية علمية تعنى بمزيد بيان لمنهج المؤلف في جوانب متعددة، ومن ذلك جانب الإسرائيليات في تفسيره⁽¹⁾.

ثانياً: أهداف البحث

1. استخلاص طريقة أبي حفص النسفي في إيراد الروايات الإسرائيلية في تفسيره.
2. الوقوف على منهجه في نقد الروايات الإسرائيلية.
3. بيان المسالك التي سلكها في نقد الإسرائيليات.
4. إكمال الجهود والدراسات التي بذلت في خدمة تفسير هذا المفسر رحمة الله عليه.

(1) انظر: التيسير في التفسير (140/1) المحقق: ماهر أديب حبوش، وآخرون، الناشر: دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إسطنبول - تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.

ثالثاً: الدراسات السابقة

وجدت بعض الكتابات عن منهجه العام في التفسير، أشارت بعضها بشكل مختصر للإسرائيليات في تفسيره، ومنها:

-منهج أبي حفص النسفي في التفسير، علي أحمد العتوم، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن كلية الشريعة، وقد أورد مثلاً واحداً فقط على إحدى الروايات الإسرائيلية وذكر نقد الإمام النسفي لها.

الإمام أبو حفص النسفي ومنهجه في تفسيره، حليم أحمد بوجديني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

علوم القرآن عند أبي حفص النسفي في كتابه التيسير في التفسير-جمعاً ودراسة، أمل شليويح الجهني، رسالة دكتوراه سنة 2023م، جامعة الملك عبدالعزيز.

مصادر القراءات عند الإمام النسفي وأثرها في تفسيره (التيسير في التفسير)، زينب عبدالرزاق الرعود، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن 2021م.

الاستنباط عند أبي حفص في تفسيره التيسير (دراسة منهجية وصفية)، معتوقة رزق الله الثبيتي، رسالة ماجستير، جامعة القصيم 1443هـ.

مشكل القرآن عند أبي حفص النسفي في تفسيره (دراسة نظرية تطبيقية)، أمونة جابو عبده، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، العدد الثالث والأربعون 1445هـ.

منهج أبي حفص النسفي في أسباب التزلزل من خلال تفسيره "التيسير في التفسير"، أميمة صفوت أبو السعود عبد المتولي، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد الرابع والخمسون 2022م. والمناسبات عند أبي حفص النسفي

ومنهجه في إيرادها من خلال كتابه "التيسير في التفسير"، عائشة حمدان اللحاني، مجلة القلم، العدد الرابع والثلاثون 2022م.

القراءات القرآنية عند الإمام أبي حفص النسفي في تفسيره "التيسير في التفسير" دراسة تحليلية، سمر محمد حاووط، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، الناشر: دار طاقة المعرفة للنشر والتوزيع 2023م.

أوجه تفسير القرآن بالقرآن عند أبي حفص النسفي في كتابه "التيسير في التفسير"، أمل شليويح الجهني، مجلة البحوث الإسلامية، العدد الثاني والتسعون، 1444هـ.

ولم أجد-حسب بحثي وإطلاعي- دراسة مستقلة عن الإسرائيليات في تفسير أبي حفص النسفي، وتبين طريقته ومنهجه في إيرادها.

رابعاً: خطة البحث:

في كل مبحث عدة مطالب، وخاتمة وفهرساً للمصادر والمراجع على النحو الآتي:

مقدمة: وتتضمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج المتبع في إنجازه.

التمهيد: التعريف بمصطلحات البحث: وفيه ثلاثة مطالب: **المطلب الأول:** التعريف بالعلامة النسفي. **المطلب الثاني:** التعريف بتفسيره "التيسير في التفسير". **المطلب الثالث:** تعريف الإسرائيليات

المبحث الأول: أقسام الإسرائيليات في تفسير النسفي: وفيه ثلاثة مطالب: **المطلب الأول:** الإسرائيليات المقبولة. **المطلب الثاني:** الإسرائيليات المردودة. **المطلب الثالث:** الإسرائيليات المسكوت عنها.

المطلب الأول: التعريف بالعلامة النسفي

اسمه ونسبه:

هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن علي بن لقمان، أبو حفص النَّسْفِي السمرقندي الحنفي، يلقب بـ(نجم الدين) ويكنى بـ(أبي حفص)⁽²⁾.

مولده ونشأته:

ولد في نَسَف، سنة 461هـ، وهي مدينة قرب سمرقند⁽³⁾.

نشأته وشيوخه وتلاميذه:

نشأ أبو حفص النسفي رحمه الله وتعلم في نَسَف، ثم سافر وارتحل في طلب العلم، والتقى بكثير من العلماء والمشايخ واستفاد منهم، وقد جمع النسفي أسماء مشايخه في كتاب، فبلغوا خمسمائة وخمسة وخمسين شيخاً⁽⁴⁾، ولم يذكر أصحاب التراجم والسير إلا التزر اليسير، فمنهم: إسماعيل بن محمد النوحى النسفي، ومهدي بن محمد العلوي، ومحمد بن محمد بن الحسين البزدوي، والحسن بن عبد الملك القاضي، وأحمد بن عبد الله بن يوسف الصبغي، وحسين الكاشغري، وعلي بن الحسن الماتريدي، وغيرهم⁽⁵⁾.

أما تلاميذه فمنهم:

ابنه أحمد بن عمر النسفي، وعمر بن محمد بن عمر العقيلي، ومحمد بن إبراهيم التوربشتي، وعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني وأبو سعد عبد الكريم السمعاني صاحب التحبير في المعجم الكبير، وغيرهم⁽⁶⁾.

ثناء العلماء عليه:

قال عنه الإمام الذهبي: "العلامة، المحدث"⁽⁷⁾.

المبحث الثاني: طريقة النسفي في رواية الإسرائيليات.

وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: رواية الإسرائيليات بدون إسناد. المطلب الثاني: رواية الإسرائيليات المنسوبة لقائلها. المطلب الثالث: ذكر الروايات المتعددة في الموضوع الواحد، أو بعضها.

المبحث الثالث: منهج النسفي في نقد الإسرائيليات

والتعقيب عليها. وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: الأصل عدم التعقيب والنقد. المطلب الثاني: التعقيب بالإبطال والرد. المطلب الثالث: مناقشة الرواية مع الترجيح والتعليل.

منهج البحث

قام البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، في كثير من المواضع في هذا البحث، والذي يتحقق به إبراز معالم منهج النسفي وطريقته في ذكر الإسرائيليات.

إجراءات البحث

أولاً: رسم الآيات بالرسم العثماني مع العزو إلى السورة. ثانياً: تخرج الأحاديث النبوية من مصادرها. ثالثاً: توثيق كلام أهل العلم من المصادر المعتمدة. رابعاً: ترك الترجمة للأعلام لكثرة ورودهم في البحث. خامساً: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد: التعريف بمصطلحات البحث.

وفيه ثلاثة مطالب:

(2) انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية (150).

(3) مدينة قرب سمرقند، وتسمى: نخشب. انظر: (معجم البلدان 285/5).

(4) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (421/2).

(5) انظر: التحبير في المعجم الكبير (528/1)، وسير أعلام النبلاء (127/20).

(6) انظر: سير أعلام النبلاء (127/20).

(7) سير أعلام النبلاء (126/20).

من المتقدمين المعاصرين لأئمة التفسير الكبار أمثال الزمخشري، وابن عطية، ومن في طبقتهم، ومع ذلك فلم ينقل من كتبهم، ولم يعتمد على أقوالهم، بل كان له رأي واجتهاد بأسلوب سهل يسير.

المطلب الثالث: التعريف بالإسرائيليات:

الإسرائيليات: جمع إسرائيلية نسبةً إلى بني إسرائيل، وإسرائيل هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام، وبنو إسرائيل هم أبناء يعقوب عليه السلام، ومن تناسل منهم، والمعروفون باليهود⁽¹²⁾.

واصطلاحاً: يراد بها القصص والحوادث التي تروى عن المصادر الإسرائيلية، وهي التوراة وشروحه، والأسفار وما احتوت عليه، والتلمود وشروحه، والأساطير والخرافات والأباطيل التي افتروها وتناقلوها عن غيرهم⁽¹³⁾، ومن الباحثين من يتوسع في تعريفها فيجعلها شاملة لمعارف اليهود المأخوذة من التوراة، ومعارف النصارى المأخوذة من الإنجيل، وإنما سميت إسرائيلية من باب التغليب لمعارف اليهود إذ هي الأشهر والأكثر، وكثرة اختلاطهم بالمسلمين في بداية الإسلام⁽¹⁴⁾.

فظهر من خلال هذا التعريف، أن هناك مصطلح عام يدخل فيه جميع المعارف اليهودية من العقائد والأحكام، ومصطلح خاص متعلق بالقصص والأخبار وهو المراد عند الإطلاق في عرف المفسرين.

المبحث الأول: أقسام الإسرائيليات في تفسير النسفي: قسم شيخ الإسلام ابن تيمية الإسرائيليات إلى ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له

وقال السمعاني: "إمام فقيه فاضل، عارف بالمذهب والأدب، صنف التصانيف في الفقه والحديث، ونظم الجامع الصغير، وجعله شعراً، وصنف قريباً من مائة مصنف"⁽⁸⁾.

وقال اللكنوي: "كان إماماً فاضلاً أصولياً متكلماً مفسراً محدثاً فقيهاً حافظاً نحوياً، أحد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر والقبول التام عند الخواص والعوام"⁽⁹⁾. وذكره ابن النجار فأطال، وقال: "كان فقيهاً فاضلاً، مفسراً محدثاً، أدبياً مفتياً"⁽¹⁰⁾.

وفاته:

توفي رحمه الله بسمرقند، ليلة الخميس الثاني عشر من جمادى الأولى، سنة سبع وثلاثين وخمس مئة، وقد أتم من العمر خمساً وسبعين سنة⁽¹¹⁾.

المطلب الثاني: التعريف بتفسيره: "التيسير في التفسير":

يعد تفسير النسفي من المراجع الهامة في علم التفسير؛ لما حواه هذا التفسير من العلوم والآثار، فقد اشتمل على التفسير بالمأثور من تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وبأقوال السلف من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، واشتمل أيضاً على التفسير بالرأي؛ فله ترجيحات وتوجيهات قيمة، كما ظهر في هذا التفسير عناية النسفي بالقراءات القرآنية، وبالمسائل الفقهية، والمسائل اللغوية والنحوية، إضافةً إلى ما ضمنه فيه من الفرائد والفوائد والنكات، والتي أكثرها من إبداعه، وليس نقلاً عن غيره كما هو شأن الكثير من المفسرين، مع أنه

(12) انظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (12).

(13) انظر: المرجع السابق

(14) انظر: التفسير والمفسرون للذهبي (121/1).

(8) المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (1180).

(9) الفوائد البهية للكنوي (149).

(10) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (395/1).

(11) انظر: سير أعلام النبلاء (127/20).

النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه تصدقاً لقول الخبر، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم (17). فما ذكره النسفي هنا فهو من القسم المقبول الذي شهد النبي بصحته أمام اليهودي.

المطلب الثاني: الإسرائيليات المردودة:

نجد في تفسير النسفي روايات عن أهل الكتاب تعارض ما ورد في شرعنا، كمعارضتها لصريح القرآن، أو قدحها في عصمة الأنبياء عليهم السلام، ومن ذلك: ما ذكره عند قوله تعالى: آل عمران [41] قال: "وما قال مقاتل وقتادة والربيع بن أنس: إن ذلك كان عقوبة له؛ حيث سأل الآية بعد البشارة = فذلك باطل، ولا يليق بحال الأنبياء، ولم يكن سؤاله جناية، ولا منعه عن الكلام عقوبة؛ لما قلنا: إن سؤاله لماذا كان، ومنعه عن كلام الناس مع شغله بذكر الله تعالى أعظم الكرامات وأرفع الدرجات (18).

مثال آخر: ما ذكره عند قوله الحج [52]، من أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقرأ سورة النجم في الكعبة أو في المسجد الحرام بحضرة المؤمنين والمشركين، فلما انتهى إلى قوله تعالى النجم [19، 20]، ألقى الشيطان في قراءته: تلك الغرائيق العلا وإن شفاعتهن لترتجى، فلما فرغ سجد وسجد المشركون والمسلمون، قال بعدها: "وتكلمه بلسانه بهاتين الكلمتين، باطل من ثلاثة أوجه:

إما أن تكلم بها من جهة نفسه عمداً اختياراً، وهو كفر، فلا يجوز أن يظن برسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذلك، فإنه جاء داعياً إلى الإسلام ناهياً عن الكفر طاعناً في الأصنام، فكيف يمدحها؟ وإما أن أجرى الشيطان ذلك على لسان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- جبراً بحيث لم يقدر على الامتناع عنه، وهذا أيضاً

بالصدق فذاك صحيح، والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه، والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجاوز حكايته (15).

وقد سارت الكتب من بعده على هذا التقسيم، ومن خلال هذا التقسيم يمكن أن نقسم الإسرائيليات التي أوردتها العلامة أبو حفص النسفي إلى ثلاثة أقسام في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الإسرائيليات المقبولة:

نجد في تفسير النسفي روايات عن أهل الكتاب توافق شرعنا، ونعلم صحتها لموافقتها للكتاب والسنة، فنجد من القرآن، أو من النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يؤيده، ومن أمثلة ذلك:

ما ذكره النسفي في تفسير قوله تعالى: وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا ءَابَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ الأنعام [91]، حيث ذكر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «أن حبراً من أحبار أهل الكتاب جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال: يا محمد! إن الله يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال على إصبع، والبحار على إصبع، والأشجار على إصبع، فضحك رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فأنزل الله تعالى: الأنعام [91]، الآية» (16). فهذا إقرار من النبي صلى الله عليه وسلم بما سمعه من أهل الكتاب. وورد في رواية أخرى: «فضحك

(17) أخرجه البخاري في صحيحه (126/6)، ح 4811.

(18) التيسير في التفسير (35/4)

(15) انظر: مقدمة في أصول التفسير (42).

(16) انظر: التيسير في التفسير (70/13).

لا يجوز؛ لأن الشيطان لا يقدر على ذلك في حق غيره، فكيف يقدر على ذلك في حق النبي -صلى الله عليه وسلم-؟!⁽¹⁹⁾

وإما أن يقال: وقع ذلك على لسانه سهواً وغفلة من غير قصد، ولا يجوز ذلك أيضاً؛ لأنه -صلى الله عليه وسلم- كان أعقل الخلق وأعلمهم فكيف يجوز عليه هذه الغفلة؟! خصوصاً في حالة تبليغ الوحي، ولو جاز ذلك لبطل الاعتماد والتصديق واحتمال الغلط والخطأ قائم، ولأن الله تعالى قال: فصلت [42]، وقال تعالى: الحجر [9]، فبطلت الوجوه كلها⁽¹⁹⁾. مثال آخر: ما ذكره عند قوله يوسف [98]، في أن يوسف عليه السلام لم يتزل من على عرشه لاستقبال أبويه عندما دخلوا، قال بعدها: "وما روي أن جبريل قال ليوسف: إنك لم تتزل لأبيك، فقطع نسل النبوة منك = فإنه كلام باطل لا يجوز أن يذكر ويعتقد؛ فإن الأنبياء لم يكن من صفتهم التعظم على أحد، فضلاً على الأب، وعلى أن الأنبياء من بعده كانوا من نسله، كموسى وداود وسليمان"⁽²⁰⁾.

المطلب الثالث: الإسرائيليات المسكوت عنها:

وهي التي ليست من قبيل المقبول ولا من قبيل المردود، فمثل هذا لا يصدق ولا يكذب، ويصح روايته لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم و البقرة [136]»⁽²¹⁾.

والنسفي أكثر من إيراد ما كان من قبيل المسكوت عنه فيوردها دون نقد أو تعقيب، وأمثلة كثيرة منها: عند حديثه عن قصة الخصمين الذين تخاصما عند داود عليه السلام قال: "وقال الكلبي: لما تخاصم الملكان، وقال داود: ص [24]، نظر أحدهما إلى الآخر فضحك، وعلمنا أن داود لم يفهم القضية، فقاما من بين يديه، وصعدا إلى السماء حيال وجهه، فعلم داود عند ذلك أنه مبتلى، فذلك قوله تعالى: ص [24]"⁽²²⁾. هذه من الروايات المسكوت عنها، وقد ذكرها الطبري بسنده المتصل في رواية طويلة عن ابن عباس، وذكرها أيضاً الثعلبي، والبغوي⁽²³⁾، وغيرهما. قال ابن كثير: "قد ذكر المفسرون هاهنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه. ثم قال: فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة، وأن يرد علمها إلى الله عز وجل، فإن القرآن حق، وما تضمن فهو حق أيضاً"⁽²⁴⁾. وقال القاضي عياض: "وأما ما ورد من أخبار في قصة داود عليه السلام فلم ينص الله على شيء من ذلك، ولا ورد في حديث صحيح، فلا يجب أن يلتفت إلى ما سطره فيها الإخباريون عن أهل الكتاب الذين بدلوا وغيروا، ونقله عنهم بعض المفسرين"⁽²⁵⁾.

المبحث الثاني: طريقة النسفي في رواية الإسرائيليات: إن الناظر في تفسير: "التيسير في التفسير" ليجد أن أبا حفص النسفي له عدة طرق في إيراد الإسرائيليات فهو في الغالب يعزوها إلى قائلها، وأحياناً يوردها بصيغة المجهول، فيقول: (قيل كذا، وقيل كذا)، وفي أحيان نادرة

(23) انظر: جامع البيان (20/66)، والكشف والبيان (8/186)،

ومعالم التنزيل (7/78).

(24) تفسير ابن كثير (60/7).

(25) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (2/163).

(19) التيسير في التفسير (10/522-524)

(20) انظر: التيسير في التفسير (8/493)

(21) أخرجه البخاري (20/6) ح 4485.

(22) التيسير في التفسير (12/485).

متعددة في قصة افتتاح داود عليه السلام بالمرأة، وأصل القصة مروية عن ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، والسدي⁽³¹⁾، وغيرهم، بغض النظر عن اختلاف تفاصيلها. فلنحظ من هاتين الروايتين أن النسفي ذكرها غر منسوبة، ولم يذكر رجال السند، ولم يُشر إلى أنها من أخبار بني إسرائيل، وكأنه بهذا الصنيع في عدم نسبة الرواية وعدم إسنادها يرى شهرتها. يدل على ذلك ما ذكره الواحد في الرواية الأولى بأنه قول عامة المفسرين كما تقدم، والأمثلة على ذكره للروايات بدون سند وبدون نسبة كثيرة جداً⁽³²⁾.

المطلب الثاني: رواية الإسرائيليات المنسوبة لقائلها

إن من منهج النسفي في رواية الإسرائيليات أنه يذكرها منسوبة بدون سند، وهذا هو الغالب في إيراد للإسرائيليات، فينسب الرواية إلى وهب بن منبه، أو إلى ابن جريج، أو الكلبي، أو غيرهم. ومثال ذلك ما ذكره في لون كلب أصحاب الكهف واسمه، قال: "قال ابن جريج: وكان كلباً أحمر، اسمه قطمور"⁽³³⁾

ونسب هذه الرواية إلى ابن جريج ابن أبي حاتم، ونسبها أيضاً إلى مجاهد بن جبر⁽³⁴⁾. وهذه من الأمور التي أجمعها القرآن، ومع ذلك فقد اختلف المفسرون فيما يتعلق بلونه واسمه اختلافاً كثيراً، وانتقد ابن كثير كثرة هذا الاختلاف بحجة عدم وجود الدليل عليه، ولا فائدة منها، ولا حاجة إليها، بل هي مما يُنهي عنه؛ لأن مستنداتها

يرويها بالسند المتصل، وأحياناً نادرة أيضاً ينص على أن مصدر الرواية هم أهل الكتاب، وتارة في بعض المواضع يذكر شيئاً من الروايات ويعرض عن ذكر البعض، وبيان ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: رواية الإسرائيليات بدون إسناد:

إن من منهج النسفي في رواية الإسرائيليات أنه يوردها بدون أسانيد، وبدون نسبة، ويذكرها بصيغة المجهول، ومن تلك الصيغ (قيل، وروي، وفي رواية)، وأمثلتها كثيرة منها:

في قصة يوسف عليه السلام عند ذكره للاختلاف في المراد ببرهان ربه الذي رآه في قوله تعالى: يوسف [24]، ذكر روايات كثيرة، ومنها قوله: "وقيل: تمثل له جبريل في صورة أبيه يعقوب عاضاً شفته أو إصبغه، فهاب وبادر الباب."⁽²⁶⁾ وهذه الرواية الأخيرة رواها الإمام الطبري في تفسيره⁽²⁷⁾، ونسبها الواحد في عامة المفسرين⁽²⁸⁾.

ومثال آخر: عند حديثه عن خطيئة داود عليه السلام قال: "وقيل: كانت زلته أنه تمنى أن يتزوج بامرأة أوربا، لكن صبر ولم يطلب، واتفقت غيبة أوربا في غزاة استشهد فيها من غير قصد من داود، فأخبر بذلك، فلم يجزع عليه كما جزع على غيره، فعوتب عليه"⁽²⁹⁾.

وهذه الرواية ذكرها بعض المفسرين ولم ينسبوها؛ كالثعلبي، والبغوي، وابن عطية، وابن الجوزي، والخازن⁽³⁰⁾، وغيرهم، وهي من ضمن سلسلة روايات

(31) انظر: جامع البيان للطبري (75-64/20).

(32) للاستزادة من الأمثلة انظر: التيسير في التفسير (449/2)،

و(450/8)، و(128/10)، و(211/10).

(33) التيسير في التفسير (41/10).

(34) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (2352/7).

(26) التيسير في التفسير (370/8).

(27) انظر: جامع البيان (95/13).

(28) انظر: التفسير الوسيط (608/2).

(29) التيسير في التفسير (486/12).

(30) انظر: الكشف والبيان (190/8)، ومعالم التنزيل (61/4)،

والمحرر الوجيز (499/4)، وزاد المسير (566/3)، ولباب التأويل

(37/4).

، ونسبها الإمام ابن كثير إلى ابن إسحاق⁽⁴¹⁾، في حين ذكرها بقية المفسرين دون نسبتها إلى أهل الكتاب كما فعل الطبري، والواحدي، والزخشري، والشربيني، وابن عثيمين⁽⁴²⁾، وغيرهم. المطلب الثالث: ذكر الروايات المتعددة في الموضع الواحد أو الاختصار على بعضها.

إن من منهج النسفي في رواية الإسرائيليات أنه يذكر الروايات المتعددة في القصة الواحدة، وبتفاصيل مختلفة، وهذا هو الغالب عند ذكره للإسرائيليات، وأحياناً يكتفي بذكر رواية، أو طرفاً منها، ويعرض عن الباقي. ومثال الأول: عند تفسيره قول الله عز وجل: النمل [82]، ذكر الاختلاف في ماهية الدابة، وشكلها، ومحل خروجها، وعدد خروجها، ومقدار ما يخرج منها، وما تفعل بالناس، وما الذي تخرج به، وذكر عدة روايات في ذلك عن مقاتل، وقتادة، والسدي، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، وغيرهم⁽⁴³⁾. ومثال الثاني: في قصة يوسف عليه السلام عند حديثه عن قول الله عز وجل: يوسف [54]، قال: "وقال وهب: ولما ولي يوسف مصر مات العزيز، فزوجه الملك امرأة العزيز، فلما دخل عليها وجدها عذراء، فقال: أليس هذا خيراً مما كنت تريد؟ فقالت له: لا تلمني يا نبي الله، فإن الله كساك من الحسن والجمال ما لا يصبر عليه أحد، وكان صاحبي لا يمس

الرجم بالغيب⁽³⁵⁾، مثال آخر: أحياناً ينسب الإمام النسفي بعض الروايات إلى أهل الكتاب، ومثال ذلك عند قوله تعالى: المائدة [22]، حيث قال: "وقال محمد بن إسحاق: كان أهل الكتاب يقولون في عوج: إن السحاب كان يكون إلى معقد إزاره، وكان يضرب بيده الحوت من أسفل البحر، فيشويه بقرن الشمس، ثم يأكله، وكان عمره ثلاثة آلاف وست مئة سنة، وولد في دار آدم، ثم عاش حتى قتله موسى عليه السلام"⁽³⁶⁾.

وخبر عوج بن عنق من خرافات وأباطيل بني إسرائيل، قال الإمام ابن كثير: "وقد ذكر كثير من المفسرين هاهنا أخباراً من وضع بني إسرائيل، في عظمة خلق هؤلاء الجبارين، وأنه كان فيهم عوج بن عنق، وذكروا أشياء يستحى من ذكرها، ولا تسوغ في عقل ولا شرع"⁽³⁷⁾.

وتعجب ابن القيم من دخول مثل هذه الأخبار في كتب التفسير، وهي من وضع زنادقة أهل الكتاب⁽³⁸⁾. مثال آخر: عند قوله تعالى: [البقرة: 158] قال النسفي رحمه الله: "وقال محمد بن إسحاق: كان على الصفا صنم على صورة رجل، يقال له: إساف، وعلى المروة صنم على صورة امرأة، يقال لها: نائلة، وحكي عن أهل الكتاب أنهم زعموا أنهما زنيا في الكعبة فمسخا حجرين"⁽³⁹⁾. وقد وافقه في نسبة هذه الرواية إلى أهل الكتاب بعض المفسرين؛ كالثعلبي، والقرطبي، وابن عادل،

(35) انظر: تفسير ابن كثير (144/5).

(36) التيسير في التفسير (353/5).

(37) تفسير ابن كثير (76/3).

(38) انظر: المنار المنيف (78).

(39) التيسير في التفسير (19/3).

(40) انظر: الكشف والبيان (243/4)، والجامع لأحكام القرآن

(179/2)، واللباب (93/3)، وروح المعاني (424/1).

(41) انظر: تفسير ابن كثير (470/1).

(42) انظر: جامع البيان (231/3)، وأسباب القول للواحدي (47)،

والكشفاف (280/1)، والسراج المنير (107/1)، وتفسير سورة

البقرة ابن عثيمين (188/2).

(43) انظر: التيسير في التفسير (385/11).

أصل لها. قال ابن عطية: "وروي في نحو هذا من القصص ما لا يوقف على صحته، ويطول الكلام بسوقه"⁽⁴⁹⁾.
المبحث الثالث: منهج النسفي في نقد الإسرائيليات والتعقيب عليها:

المطلب الأول: الأصل عدم التعقيب والنقد.

الناظر في تفسير النسفي يجد أنه لا يعقب على ما يورده من الأخبار الإسرائيلية، إلا في بعضها وسوف تأتي في المطلب الثاني، ومثال عدم تعقبه على الروايات ما ذكره النسفي عند قوله تعالى: يوسف [77]، حيث أورد روايات كثيرة في تعيين المراد بالسرقة التي وصفوا بها يوسف عليه السلام، فبعضها ذكرت أن يوسف سرق المنطقة⁽⁵⁰⁾، وورد هذا عن ابن عباس، وورد عن وهب بن منبه أنه قال: كان يخبئ الطعام من المائدة للفقراء، وقال كعب: كان يوسف في المتزل وحده، فأتى يوسف سائل، وكان في المتزل عناق -وهو الأنثى من الجدي فدفعها إلى السائل من غير أمر أبيه، وقال سفيان: سرق يوسف دجاجة كانت في بيت يعقوب، وأعطاه سائلاً⁽⁵¹⁾. وردت بعض هذه الروايات عن التابعين كمجاهد بن جبر، وقتادة، وغيرهما⁽⁵²⁾، وأوردها كثير من المفسرين؛ كالثعلبي، والسمعاني، والبغوي، وابن جزي، والخازن،

النساء، وكنت ناعمة في ملك الدنيا، وغلبتني شهوتي، يا يوسف، إن الحرص والشهوة صبرا للملوك عبيداً، وإن الصبر والتقوى صبرا للعبيد ملوكاً، وتزوجها وهو ابن ثلاثين سنة، فولدت له أفرايم وميشا ابني يوسف في أربع سنين من سني الخصب. هذا القدر مذكور من حديث تزوجها في "كتاب وهب". ويذكر في القصص زوائد: أنها افتقرت وضعفت وعميت، وأتته وهي بتلك الحالة، فرحمها وقال: ما تشتهين؟ قالت: أن أفتح عيني مرة فأراك. وبكت فبكى يوسف، وأتاه جبريل فقال: إن الله تعالى يرد إليها بصرها وشبابها فتزوجها. ففعل، فأعاد الله تعالى إليها جمالها وشبابها.

ويذكر هنا أشياء، ولا ضرورة إلى ذكرها⁽⁴⁴⁾. وهذا القدر الذي أورده النسفي عن وهب بن منبه، ذكره بعض المفسرين؛ كالطبري، وابن أبي حاتم، والبغوي، وابن الجوزي⁽⁴⁵⁾، وذكره الواحدي، ونسبه إلى أهل الأخبار فقال: "قال أصحاب الأخبار". ثم ذكر الرواية⁽⁴⁶⁾. وذكره بعض المفسرين عن ابن زيد؛ كالثعلبي، ومكي بن أبي طالب⁽⁴⁷⁾، وأورده القرطبي، والخازن عن ابن زيد بتفاصيل أكثر⁽⁴⁸⁾. مما سبق نلاحظ من صنيع النسفي أن أصل الرواية مذكور عند المفسرين، ويوردونها على الأمر المسموح به بدون تصديق ولا تكذيب، إلا أن إعراض النسفي عن ذكر تفاصيل القصة وعدم قبوله يشير إلى إثبات الرواية التي لها أصل، ويُعرض عن التفاصيل التي لا

(49) المحرر الوجيز (256/3).

(50) وهو ما يشد به الوسط، انظر: المعجم الوسيط (931/2) مادة: نطق (51) انظر: التيسير في التفسير (8/457) وللاستزادة من الأمثلة انظر:

التيسير في التفسير (387/11)

(52) انظر: تفسير عبدالرزاق (326/2)، وجامع البيان للطبري (272/13)

(44) التيسير في التفسير (427/8).

(45) انظر: جامع البيان (220/13)، وتفسير ابن أبي حاتم (2161/7)، ومعالم التنزيل (252/4)، وزاد المسير (450/2).

(46) انظر: التفسير الوسيط (619/2).

(47) انظر: الكشف والبيان (56/15)، والهداية إلى بلوغ النهاية (3589/5)، وتفسير ابن كثير (397/4).

(48) انظر: الجامع لأحكام القرآن (214/9) ولباب التأويل (536/2).

وابن كثير⁽⁵³⁾، وغيرهم. ولم يتعقبها أحد بالرد، أو النقد، أو الإبطال، كصنيع النسفي، فلم يرد نص عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعيين المراد بالسرقة التي وصفوا بها يوسف عليه السلام، ول بعضهم في تأويل معنى السرقة هنا عدة تأويلات، منها ما ذكره ابن الأنباري حيث قال: "وهو في هذه كلها غير سارق في الحقيقة، لكنه أتى بما يشبه السرقة، فوصفه إخوته بذلك عند الغضب على جهة التشبيه والتمثيل، وقد يوصف بالشيء على جهة التمثيل، ولا يراد به الحقيقة، كما ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "كذب إبراهيم ثلاث كذبات"⁽⁵⁴⁾. وتأويل ذلك أي: قال قولاً يشبه الكذب في الظاهر، وهو صدق عند البحث"⁽⁵⁵⁾. قال الألوسي: "لا بأس في نسبة ذلك إلى بيت النبوة، وإن ادّعي أن دعوى نسبتهم السرقة إلى يوسف عليه السلام مما لا يليق نسبة مثله إليهم؛ لأن ذلك كذب إذ لا سرقة في الحقيقة"⁽⁵⁶⁾.

المطلب الثاني: التعقيب بالإبطال والرد

وقد سلك في ذلك عدة مسالك: المسلك الأول: إبطال الرواية مع بيان المعنى الصحيح للآية. من منهج النسفي في التعقيب على الروايات الإسرائيلية حكمه عليها بالبطلان وعدم الصحة، مع ذكر المعنى الصحيح للآية، ومثال ذلك عند قوله تعالى:

- (53) انظر: الكشف والبيان (243/5)، وتفسير السمعاني (53/3)، ومعالم التنزيل (263/4)، والتسهيل لابن جزي (393/1)، ولباب التأويل (546/2)، وتفسير ابن كثير (402/4).
(54) أخرجه البخاري (140/4)، ح 3357.
(55) انظر: التفسير البسيط (194/12).
(56) روح المعاني (31/7).

[الأعراف: 190] قال: "قال الكلبي: إن إبليس -لعنه الله- أتى حواء حين أثقلت في صورة رجل فقال: ما هذا الذي في بطنك؟ فقالت: ما أدري، قال: إني أخاف أن يكون بحيمة، وذلك أول ما حملت، فقالت ذلك لآدم، فلم يزالا في هم من ذلك، ثم عاد إليها فقال: إني من الله عز وجل بمنزلة، فإن دعوت الله تعالى فولدت إنساناً أتسمينه بي؟ قالت: نعم، قال: فإني أدعو الله تعالى، قال: فأتاها وقد ولدت غلاماً، فقال: سميه باسمي، قالت: وما اسمك؟ قال: الحارث، فسمته: عبد الحارث، وقد ذكر في هذه القصة زوائد، كلها باطلة.

ورد الإمام أبو منصور رحمه الله وغيره من أئمة الحق هذا القول، وأبوا أن يكون آخر الآية المذكورة في الشرك في حقهما، ولئن ثبت أنهما سمياه عبد الحارث فهو ليس بشرك فإن المملوك يُسمى عبد مالكة وهو ليس بشرك، والتأويل الصحيح للآيتين ما قاله الحسن البصري رحمه الله: إن أول الآية في حق آدم وحواء عليهما السلام، وهو كالكلام المعترض، والآية الثانية المتصلة بما في حق المشركين"⁽⁵⁷⁾.

وهذه الرواية التي تقتضي نسبة الشرك لآدم وحواء ذكرها الثعلبي، والبغوي، والخازن⁽⁵⁸⁾، وغيرهم. وليس المراد بالشرك في حقها شرك العبادة، وإنما المراد شرك التسمية، كما ذكر ذلك الطبري وابن عطية وابن الجوزي والواحدي وابن قتيبة والسيوطي⁽⁵⁹⁾. وقد اتفق بعض المفسرين مع النسفي في رد هذا الخبر، وأنه لا يثبت

(57) التيسير في التفسير (99/7).

(58) انظر: الكشف والبيان (315/4)، ومعالم التنزيل (312/3)، ولباب التأويل (281/2).

(59) انظر: تفسير الطبري (629/10) والمحزر الوجيز (487/2)، وزاد المسير (178/2)، والتفسير الوسيط (434/2) وتأويل مشكل القرآن (161)، والإتقان في علوم القرآن (309/1).

ولا يعول عليه، وبينوا بطلانه من وجوه كثيرة، كالرازي، والقرطبي، وابن عادل⁽⁶⁰⁾، وغيرهم، والتمسوا المعنى الصحيح للآية. الآية في المشركين من ذريتهما، وليس في آدم وحواء، وهو ما ذهب إليه الحسن البصري، واختاره ابن كثير رحمه الله⁽⁶¹⁾. قال ابن كثير: "وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري رحمه الله في هذا، وأنه ليس المراد من هذا الميثاق آدم وحواء، وإنما المراد من ذلك المشركون من ذريته، قال: فذكر آدم وحواء أولاً كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو كالاستطراد من ذكر الشخص إلى الجنس، كقوله: □ □ □ □ □ □ [الملك: 5] الآية، ومعلوم أن المصاييح وهي النجوم التي زينت بها السماء ليست هي التي يُرمى بها، وإنما هذا استطراد من شخص المصاييح إلى جنسها، ولهذا نظائر في القرآن، والله أعلم"⁽⁶²⁾. **المسلك الثاني: تعليل الرد بالقدرح في عصمة الأنبياء**

ومثال الروايات التي ردّها لقدرحها في عصمة الأنبياء: ما ذكره عند قوله تعالى: الأعراف [143]، قال: "وقد روي في هذا أحاديث فيها ذكر نزول الملائكة والتعنيف على موسى عليه السلام بما سأل، ولكن ليس ورودها على وجه يصح، ولا يجوز قبولها؛ لأنها لا تليق بحال الأنبياء"⁽⁶³⁾.

فالنسفي هنا يشير إلى رواية طويلة أوردتها بعض المفسرين، وفيها أن الملائكة كانت تمر عليه وهو مغشي

(60) انظر: مفاتيح الغيب (427/15)، والجامع لأحكام القرآن (338/7)، واللباب (419/9).
(61) انظر: أضواء البيان (401/2).
(62) تفسير ابن كثير (477/3).
(63) التيسير في التفسير (509/6).
(64) ذكرها الثعلبي في الكشف والبيان (514/12)، والبغوي في معالم التنزيل (231/2)، والزمخشري في الكشف (155/2).
(65) حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشف (155/2).

عليه، فيلکزونه بأرجلهم... إلخ⁽⁶⁴⁾. قال ابن المنير: "وهذه حكاية إنما يوردها من يتعسف لامتناع الرؤية فيتخذها عوناً وظهراً على المعتقد الفاسد. والوجه التورك بالغلط على ناقلها، وتزيه الملائكة عليهم السلام من إهانة موسى كليم الله بالوكر بالرجل، والغمص في الخطاب"⁽⁶⁵⁾.

قال الألوسي: "وهذا كلام ساقط لا يعول عليه بوجه، فإن الملائكة عليهم السلام مما يجب تبرئتهم من إهانة الكليم بالوكر بالرجل، والغض في الخطاب"⁽⁶⁶⁾.

مثال آخر: عند قوله تعالى عن داود عليه السلام: ص [25]، أي: زلته، وهذه قصة زل فيها كثير من الناس، وقالوا في نبي الله داود عليه السلام ما لا يليق بحال الأنبياء، فإن الله تعالى يقول في حقهم: الدخان [32]، وهم هداة البشر، وشفعاء العصاة يوم القيامة، وكانوا في غاية الطهارة، وكمال الفراغ في حق أنفسهم، والذي انتشر من ذلك رواية أكثرها مردود⁽⁶⁷⁾، ثم سرد الروايات في ذلك. وذكر المفسرون هذه الروايات؛ كابن جرير الطبري، والثعلبي، والواحدي، والزمخشري، وابن عطية⁽⁶⁸⁾، وغيرهم، قال أبو حيان: "وذكر المفسرون في هذه القصة أشياء لا تناسب مناصب الأنبياء، ضربنا عن ذكرها صفحاً"⁽⁶⁹⁾.

وقال ابن الجوزي: "فإنه وجه لا يجوز على الأنبياء؛ لأن الأنبياء لا يأتون المعاصي مع العلم بها"⁽⁷⁰⁾. وقال البقاعي بعد ذكره لبعض هذه الروايات: "على كل

(66) روح المعاني (45/5).

(67) التيسير في التفسير (484/12).

(68) انظر: جامع البيان (61/20)، والكشف والبيان (189/8)،

والتفسير البسيط (182/19)، والكشاف (81/4)، والمحزر الوجيز

(337/7).

(69) البحر المحيط (146/9).

(70) زاد المسير (566/3).

مسلم تزيهه-أي داود- وسائر إخوانه عليهم السلام عن مثلها"⁽⁷¹⁾. وقال الأمين الشنقيطي: "واعلم أن ما يذكره كثير من المفسرين في تفسير هذه الآية الكريمة، مما لا يليق بمنصب داود عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، كله راجع إلى الإسرائيليات، فلا ثقة به، ولا معول عليه"⁽⁷²⁾.

المسلك الثالث: تعليل الرد بمخالفتها للعقل والمنطق السليم.

ومثال الروايات التي ردها لأنها لا تقبلها العقول السليمة: ما ذكره من روايات في قصة سليمان عليه السلام عند قوله تعالى: ص [34]، من تشبه الشيطان به، وتسلبه على ملكه، وتصرفه في حكمه، وتسلبه على نسائه، حيث قال: "وزل في تفسير هذه الآية بشر كثير، ورووا فيه روايات مختلفة...، وذكروا أشياء لا تقبلها العقول السليمة، وتردها العقائد المستقيمة، ولا يجوز على نبي الله سليمان ولا على سائر الأنبياء الرضا بعبادة الأصنام، ولا الترك بعد العلم"⁽⁷³⁾. ردّ النسفي عند تفسيره لهذه الآية الروايات الإسرائيلية التي وردت فيها، والتي لا يقبلها العقل السليم؛ لأن الكذب والافتراء ظاهر فيها؛ كإلقاء الله شبه نبيه سليمان -عليه السلام- على شيطان، وكنتم الشيطان من التسلط على ملك سليمان والتحكم فيه، وما نسب فيها إلى سليمان من شرب الخمر ونحوها، ونجد المفسرين يتفقون مع النسفي في رد وانتقاد مثل هذه الروايات.

قال القاضي عياض: "ولا يصح ما نقله الإخباريون من تشبه الشيطان به، وتسلبه على ملكه،

وتصرفه في أمته بالجور في حكمه؛ لأن الشياطين لا يسلطون على مثل هذا، وقد عصم الأنبياء من مثله"⁽⁷⁴⁾. قال بعض المفسرين كأبي حيان وغيره: "إن هذه المقالة من أوضاع اليهود وزنادقة السوفسطائية، ولا ينبغي لعاقل أن يعتقد صحة ما فيها، وكيف يجوز تمثل الشيطان بصورة نبي حتى يلتبس أمره عند الناس، ويعتقدوا أن ذلك المتصور هو النبي، ولو أمكن وجود هذا لم يوثق بإرسال نبي نسأل الله تعالى سلامة ديننا وعقولنا"⁽⁷⁵⁾.

وإن من أقبح ما في هذه الروايات الزعم بأن الشيطان تسلط على نساء نبي الله سليمان حتى وطئنهن، وهذا بهتان عظيم⁽⁷⁶⁾. المسلك الرابع: تعليل الرد بعدم وجود شاهد عليها من القرآن الكريم. من منهج النسفي التعقيب على بعض الروايات الإسرائيلية ونقدها، لعدم وجود شاهد من القرآن يدل عليها، ويشهد على صحتها.

ومن أمثلة ذلك: عند قوله تعالى في سورة يوسف [42]، قال: "وما روي في الخبر: أن جبريل عليه السلام قال له في السجن: يقول الله تعالى: أما استحييت حين استعنت بغيري، فقد حكمت عليك بالسجن بضع سنين؟ قال يوسف: يا جبريل، أهو عني راض؟ فقال: نعم، قال: ما أبالي بالسجن بعد أن يكون الله عني راضيا. وما روي عن النبي عليه السلام: "رحم الله أخي يوسف، لو لم يستعن بصاحب السجن ما أغلق عليه باب السجن ساعة" - إن صحت هذه الأخبار -فإننا لا نشهد على صحتها؛ إذ ليس في القرآن شاهد لهذه الأخبار"⁽⁷⁷⁾.

(75) البحر المحيط (156/9).

(76) انظر: روح المعاني (191/12).

(77) التيسير في التفسير (404/8)، وللاستزادة انظر: التيسير في التفسير

(260 /2).

(71) نظم الدرر (361/16).

(72) أضواء البيان (27/7).

(73) التيسير في التفسير (502/12).

(74) الشفا (162/2).

وقومه بالباطل، وكيف دعا موسى على بلعم بزوال الإيمان وكان مبعوثاً إلى الناس ليدعوهم إلى الإيمان⁽⁸⁰⁾.

وذكر هذه الرواية الثعلبي، والواحدي، والبغوي، وابن الجوزي، والرازي، وابن عادل⁽⁸¹⁾، وغيرهم. ولم يعقبوا عليها، إلا أن الخازن ذكرها وعقب عليها بكلام جميل حيث قال: "هذه القصة ذكرها جماعة من المفسرين وهي من الإسرائيليات، ولا يلتفت إلى ما يسطره أهل الأخبار إذا خالف الأصول، إذ إن سبب وقوع بني إسرائيل في التيه هو عبادتهم العجل، أو قولهم لموسى عليه السلام اجعل لنا إلهاً، فكان ذلك هو سبب وقوعهم في التيه لا دعاء بلعام عليهم⁽⁸²⁾."

الخاتمة

أحمد الله الذي يسر لي ووفقني لكتابة هذا البحث، وسأعرض فيما يلي أبرز ما توصلت إليه من نتائج، ثم أعقبها بالتوصيات.

أولاً: النتائج

بعد إكمال هذا البحث توصلت إلى ما يأتي:
أولاً: أن تفسير التيسير في التفسير للإمام أبي حفص النسفي محشو بالأخبار الإسرائيلية، فلاتخلو صفحة من صفحاته من ذلك ما بين خبر موجز أو خبر مطول. ثانياً: احتوى تفسير أبي حفص النسفي على جميع أقسام الإسرائيليات الثلاثة، كما هو الشأن في كتب التفسير. ثالثاً: الأصل عند النسفي عندما يورد الروايات التي هي من قسم المسكوت عنه، أنه لا يتعقبها ولا ينتقدها في الغالب. رابعاً: تنوع طرائق النسفي في رواية الإسرائيليات

وهذه الرواية التي أظهرت يوسف عليه السلام في صورة المذنب المدان، وأن الله عاقبه لأجل الكلمة التي قالها، لا يوجد شاهد من القرآن يدل عليها، ويشهد لصحتها. وقد ذكر هذه الرواية الثعلبي، والبغوي، عن الحسن البصري، وذكرها الواحدي، والسمعاني، والخازن، وغيرهم⁽⁷⁸⁾، لا سيما وأن يوسف عليه السلام لم يقل أمراً منكراً يستحق عليه العقوبة، وإنما هو بلاء له، ورفعة لدرجته، وليكون أسوة، وقدوة، لغيره⁽⁷⁹⁾.

المطلب الثالث: مناقشة الرواية مع الترجيح والتعليل

ويظهر هذا المنهج من خلال ما ذكره عند قوله تعالى وكان من قصته: أن موسى عليه السلام أراد أن يغزو ملكاً، فقال الملك لبلعم: إن موسى رجل حديد، ومعه جند كثير، فإن ظهر علينا أهلكنا، فادع الله تعالى أن يرده عنا، فقال: إن فعلت ذلك ذهبت دنيائي وآخرتي، فلم يزالوا به حتى دعا عليهم، قالوا: فوقع موسى وبني إسرائيل في التيه بدعائه، فلما انقضت المحنة قال موسى: يا رب! بأي ذنب وقعت لنا هذه المحنة؟ قال: بدعاء بلعم، قال: فكما سمعت دعاءه علي فاسمع دعائي عليه، فدعا موسى عليه فسلخه الله مما كان عليه، ونزع منه معرفته فخرجت من صدره كحمامة بيضاء، وذلك قوله. وهذا كلام مختل، واحتباسهم في التيه كان بقولهم: [المائدة: 24]، لا بدعاء بلعم، وكيف يستجاب دعاء بلعم وقد انسلخ من الآيات، ولأنه قد دعا على موسى

(81) انظر: الكشف والبيان (593/12)، والتفسير البسيط (460/9)،

ومعالم التنزيل (302/3)، وزاد المسير (170/2)، ومفاتيح الغيب

(403/15)، واللباب (386/9).

(82) لباب التأويل (271/2).

(78) انظر: التفسير الوسيط (614/2)، وتفسير السمعاني (33/3)،

ولباب التأويل (531/2).

(79) انظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد أبو شهبة

(230).

(80) التيسير في التفسير (65/7).

من حيث ذكره لمصدر الرواية، فيذكر الرواية منسوبة بدون سند، وينسبها لأحد المفسرين وفي أحيان قليلة ينسبها لأهل الكتاب، وأحياناً يذكر الرواية بدون أسانيد وبدون نسبة، بصيغة المجهول، لشهرتها غالباً. خامساً: يذكر الروايات المتعددة في الموضوع الواحد مع التنويع في الإيجاز والاسهاب في تفاصيلها. سادساً: أنه أحياناً يقتصد في إيراد الروايات في الموضوع الواحد فيورد البعض منها ويعرض على البعض. سابعاً: ما كان من الروايات قادحاً في عصمة الأنبياء، أو لا يليق بمكانتهم فإنه يعقب عليها ويردها في الغالب. ثامناً: عند رد النسفي للرواية أو إبطالها فإنه يعلل لذلك، ويذكر سبب رده لها. تاسعاً: أن الأصل عنده عدم الترجيح بين الروايات المتعددة، وقد يخالف ذلك أحياناً.

ثانياً: التوصيات

يمكن إجمال أبرز ما أوصي به فيما يأتي: أولاً: أوصي طلبة العلم والباحثين بالعناية بمناهج المفسرين على وجه العموم، وضرورة وجود دراسات مقارنة بين مناهج المفسرين في رواية الإسرائيليات، على وجه الخصوص لبيان الأكثر منهم من المقل، والناقد الفاحص لها من مجرد الناقل. ثانياً: أوصي الباحثين بتناول الإسرائيليات في كتب التفسير بالعرض والنقد والتحليل، وتنقية هذه الكتب من الخزعبات والخرافات المكذوبة لاسيما ما كان منها معارضاً لشرعنا الحنيف. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، (1419هـ)، تفسير ابن أبي حاتم، الطبعة الثالثة، مكتبة نزار الباز.
ابن أبي طالب، مكّي (1429هـ)، الهداية الى بلوغ النهاية، الطبعة الأولى، الناشر مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة، جامعه الشارقة.
ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم (1390هـ) مقدمة في أصول التفسير، بيروت دار مكتبة الحياة
ابن جزري، محمد بن أحمد (1416هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، الطبعة الأولى، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، (1422هـ)، زاد المسير في علم التفسير، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العربي.

ابن عاشور، محمد الطاهر، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية.

ابن عثيمين، محمد بن صالح، (1423هـ)، تفسير سورة البقرة، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي.

ابن عطية، عبد الحق، (1428هـ)، المحرر الوجيز، الطبعة الثانية، قطر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.
ابن القيم، محمد بن أبي بكر، (1390هـ)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، الطبعة الأولى، حلب مكتبة المطبوعات الإسلامية.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (1439هـ)، تفسير القرآن العظيم، الطبعة الثانية، دار طيبة، تحقيق، سامي سلامة.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (١٤٢٠هـ)، البحر المحيط، بيروت، دار الفكر.

أبو شهبة، محمد بن محمد، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، الطبعة الرابعة، مكتبة السنة

الرازي، محمد بن عمر، (1421هـ)، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، الطبعة الأولى، بيروت.

الرمحشري، محمود بن عمر، (1407هـ)، الكشف، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربي، ومع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) السبتي، عياض بن موسى (1407هـ)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، الطبعة الثانية، عمان دار الفيحاء.

السمعاني، عبدالكريم بن محمد (1395هـ) التحرير في المعجم الكبير، الطبعة الأولى بغداد رئاسة ديوان الأوقاف.

السمعاني، عبدالكريم بن محمد (1417هـ)، المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، الطبعة الأولى، الرياض دار عالم الكتب.

الشريبي، محمد بن أحمد (1285هـ) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، القاهرة مطبعة بولاق.

الشنقيطي، محمد الأمين، (1415هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، بيروت، دار الفكر. الصنعاني عبد الرزاق، (1419هـ)، تفسير عبد الرزاق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

الطبري، محمد بن جرير، (1420هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، تحقيق، أحمد شاكر.

القرطبي، محمد بن أحمد (1427هـ)، الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة. اللكوني، محمد بن عبدالحفي، (1324هـ)

الألوسي، محمود بن عبد الله، (1415هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار الكتب العلمية.

البغدادي، إسماعيل باشا (1951م) هدية العارفين، مؤسسة التاريخ العربي (المطبعة البهية)

البغوي، الحسين بن مسعود، (1417هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، الطبعة الرابعة، دار طيبة البقاعي، إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة دار الكتاب الإسلامي.

الثعلبي، أحمد بن محمد، (1422هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (2010م) سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تركيا مكتبة إرسىكا.

الحموي، ياقوت بن عبد الله (1995م) معجم البلدان، الطبعة الثانية، بيروت دار صادر

الحنفي، محمد بن محمد (1332هـ) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، الطبعة الأولى، الهند مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية

الحازن، علاء الدين، (1415هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

الدمشقي، عمر بن علي، (1406هـ)، اللباب في علوم الكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

الذهبي، محمد السيد حسين، التفسير والمفسرون، القاهرة مكتبة وهبة.

الذهبي، محمد بن أحمد، (1405هـ)، سير أعلام النبلاء، الطبعة الثالثة، مؤسسه الرسالة.

الفوائد البهية في تراجم الحنفية، الطبعة الأولى،
مصر دار السعادة.

النسفي، عمر بن محمد (١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م) التيسير
في التفسير، الطبعة الأولى، تحقيق: ماهر أديب
حبوش، وآخرون، أسطنبول - تركيا، الناشر: دار
اللباب للدراسات وتحقيق التراث.
الواحدي، علي بن أحمد، (1415هـ)، التفسير الوسيط،
الطبعة الأولى، بيروت دار الكتب العلمية.